القيمة العادلة : بين حتمية التطبيق وإشكالية التحديد

محمد سفير *

جمال مدات *

الملخص :

يعد من أعظم المشاكل التي تواجه إعداد القوائم المالية الختامية تحديد القيم التي تعرض بها بنود هذه القوائم ، ولحقبة طويلة من الزمن ضلت التكلفة التاريخية هي أساس القياس من قبل المحاسبين ، غير أن هذا المبدأ تضائل الاعتماد عليه نظرا للتطورات الحاصلة في المجال المالي ، بظهور وسائل مالية جديدة ، وطرق جديدة في الهندسة المالية ، مما أدى بالمفكرين والمتخصصين إلى التلاؤم مع هذا الوضع وهذا تترجمه المعايير المحاسبية الدولية التي أعطت أهمية كبيرة للقيمة العادلة ونصت عليه عدت معايير دولية . واستعملت أحيانا كطريقة مسموح بها للقياس وأحيانا أخرى كطريقة مرجعية ، وهناك عدت طرق لتحديدها وذلك حسب طبيعة العنصر. قد أثار ظهور الأزمة المالية في 2007 جدل كبير حول مفهوم القيمة العادلة خاصة من طرف زعماء بعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، ونادوا بوقف العمل بهذا المفهوم مؤقتا.

مما أدى بالهيئات المهنية إلى التصدي لذلك مثبتين أن أساس القيمة العادلة ليس له أي دور في هذه الأزمة بل ساعد على اكتشافها.

الإشكالية : هذا البحث تتمحور حول تحليل مدى إمكانية الاعتماد على القيمة العادلة في التقييم في ظل المحيط المالي الحالي.

الكلمات المفتاحية : الأزمة المالية ، القيمة السوقية ، القيمة العادلة ، التكلفة الحالية ، التكلفة التاريخية ، القيمة الحالية ، القيمة القابلة للتحقيق ، قيمة المنفعة.

Abstract

One of the biggest problems facing the development of final financial statements is the value of identified elements that are exposed to these states

* كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة آكلي محند أولحاج بالبويرة. Rifas8403@yahoo.fr .

* كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة آكلي محند أولحاج بالبويرة. Rifas8403@yahoo.fr.

for a long time, was the historical cost basis of measurement by accounting , however, reliance on this principle has decreased due to development in the financial sector, the emergence of new financial resources, new methods in financial engineering, the thing that drove intellectuals and experts to adapt to this situation and this is reflected in international accounting standards, which give great importance to the fair value specified by many standards and sometimes used as a means authorized for the measurement and a reference method in other cases. There are means to identify and depending on the nature of the element. The appearance of the financial crisis of 2007 has made a great dispute about the concept of the fair value especially from some developed countries (USA). Who called to stop of the work temporary that leads the professional institutions to defy asserting that the base of fair value has no role in this crisis but it helped to discover it.

So, **the problem** of this research paper consist on the possibility to adopt the fair value based on the evaluation within the current financial environment.

KEYWORDS : Financial crisis, Market cost, Fair value, Current cost, Historical cost , Current value, Realizable value, Value in use.

مقدمة :

لقد أصبح من الواضح انه في ظل المحاسبة التقليدية فان القيم المالية في الميزانية وفي جدول حساب النتيجة لا تقدم جواباً كافياً للإيفاء بضرورات المستثمرين وحاجاتهم لاتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة المستندة إلى معلومات ذات جودة عالية تعكس الوقائع الاقتصادية الحقيقية . ذلك لأن القوائم المالية تسجل الماضي ولا تأخذ الحاضر والمستقبل بعين الاعتبار . ومن هنا بدأت المحاولات لإيجاد تقارب بين القيم المالية التي تعكسها المحاسبة والممثلة في التكلفة التاريخية والقيم بموجب المفاهيم الاقتصادية التي تعكس الصورة الصادقة والمتمثلة في القيمة العادلة .

وباعتبار أن الأهداف التي تسعى القوائم المالية إلى تحقيقها ، هي تقديم معلومات مفيدة ومناسبة لمختلف المستعملين في المجتمع الذين يعتمدون على القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية ، ما فرض على القوائم المالية أن تعبر بصدق عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية بشكل يمكن من خلالها محاسبة الإدارة عن الأموال الموكولة واتخاذ القرارات المناسبة . من هنا بات من الضروري إعادة التفكير في مفاهيم المحاسبة التقليدية والقياس المحاسبي على أساس التكلفة لعدد من الأصول ، وفي تحقيق الإيرادات وفي مبدأ الحيطة والحذر ، والمضي قدما في تحليل محتوى معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS وما

انجر عن اعتماد تطبيقها من خيارات متاحة في مجال الاعتراف بالأحداث الاقتصادية وكذا عملية تقييمها .

إن صيرورة السعي والاتجاه نحو إعادة النظر في النموذج التقليدي في قياس الأداء وتقييم الأصول والخصوم القائم على مبدأ التكلفة التاريخية واستبداله بمبدأ القيمة العادلة ، يعتبر بمثابة ثورة حقيقية في الذهنيات والممارسات المحاسبية التي عملت هيئات وضع المعايير الدولية المحاسبية على إدراجه في أشكال العرض والإفصاح المحاسبي مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB .

ومنه فإن إشكالية هذا البحث تتمحور حول تحليل مدى إمكانية الركون إلى القيمة العادلة في التقييم في ظل المحيط المالي الحالي من جهة ، وكذا تشبع الممارسين بأفكار مدرسة التكلفة التاريخية في التقييم من جهة أخرى ؟

أهداف الدراسة :

ـ التعرض إلى المداخل المختلفة المستعملة في القياس المحاسبي وكيفية إثبات المعاملات التي تقوم بها الشركات في العمليات اليومية ؛

ـ الاطلاع على جميع حيثيات التقييم بالتكلفة التاريخية ، وذلك بالوقوف على أوجه القصور التي تعتري انتهاج هذا المدخل وكذا إفرازاته الايجابية ؛

ـ محاولة عرض الآراء المختلفة التي تجاذبت أسلوب التقييم باستعمال القيمة العادلة وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية الأخيرة ، ورصد الآراء المؤيدة والمعارضة في هذا المجال ؛

ـ عرض جل الإجراءات المتخذة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) من خلال تحليل مختلف المعايير التي تطرقت إلى التقييم باستخدام القيمة العادلة ؛

ـ عرض خيارات التقييم في ظل الإطار التصوري لمجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB) وتجليات هذه الخيارات في دعم الوصول إلى عرض الجوهر الاقتصادي للعمليات .

أهمية الدراسة :

إن قرارات المسيرين في المؤسسة محورها المعلومات المالية الظاهرة في القوائم المالية ، ودقتها مرتبطة بدقة هذه الأخيرة التي يجب أن تكون موافقة لمعايير المحاسبية الدولية(IASB) ، والتي تعتبر القيمة العادلة احد الأعمدة الرئيسة لها . من هنا تتجلى قيمة دراسة الاستناد في القياس بالقيمة العادلة .

I. وظيفة القياس في المحاسبة :

عرف القياس المحاسبي أكثر التعاريف تحديدا ــ من قبل الجمعية المحاسبين الأمريكية « AAA » ، والذي ينص على أن « القياس المحاسبي يتمثل في قرن الأعداد بأحداث المنشأة الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناء لملاحظات ماضية أو جارية بموجب قواعد محددة »[1] ، ويتحدد نطاق القياس المحاسبي في ظل فرض الوحدة الاقتصادية والاستمرارية وذلك من حيث طبيعة النشاط ، والبعد الزمني للنتائج المرغوب في قياسها كما يلي[2] :

ـ يختص القياس المحاسبي بقياس الأنشطة التي تدور في النطاق الوظيفي للمؤسسة وينحصر هذا النطاق في الأنشطة ذات الطبيعة الاقتصادية ؛

ـ يدور القياس المحاسبي حول الأحداث التي لها تأثير على المصلحة الاقتصادية للمؤسسة .

ويختلف إطار عملية القياس تبعا لاختلاف أغراض القياس ، والخواص محل القياس ، والشخص القائم بعملية القياس ، والوحدة المستعملة في عملية القياس . إضافة إلى وظيفة القياس المحاسبية نجد وظيفة الاتصال التي تعبر عن بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها . وفيما يلي تفصيل لوظيفة القياس .

II. تجلى الاعتماد على التكلفة التاريخية : [3]

وفقا لهذا المبدأ تسجل كل الأصول والخصوم ، بتكلفة الحصول عليها في تاريخ حيازتها بالنسبة للأصول ، وتاريخ نشوء الالتزام بالنسبة للخصوم ، وتعتبر التكلفة التاريخية هي سعر السوق العادل في تاريخ الحيازة أو الالتزام لأنها نتجت عن عملية تبادل تمت فعلا بين المؤسسة والأطراف الخارجية .

ويرى الكثير من المحاسبين أنه يجب استخدام القيم الجارية في السوق بدلا من التكلفة التاريخية ، ويرجعون في ذلك إلى التغير في المستوى العام للأسعار مع مرور الوقت انخفاضا وارتفاعا ، متأثرا بحالات الكساد والتضخم التي تضرب الأسواق . وهذا ما يشكل أهم نقد يوجه لهذا المبدأ بسبب كون اغلب المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية غير حقيقية لكونها لا تعبر بمصداقية

(1) وليد الجيالي ، نظرية المحاسبة (على الخط) ، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك متاح على : http : //www.aoacademy.org/docs/Nadharyat almuhasaba 2 ـ%20pdf.ص : 100.

(2) محمد بدوي ، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع ، (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 2000) ، ص : 28 تسمى أيضا التكلفة الأصلية ومنهج التكلفة التاريخية.

(3) كمال النقيب ، مقدمة في نظرية المحاسبة ، (عمان ، دار وائل ، 2004) ، ص : 189.

عن القيم الحقيقية للأصول والخصوم ونتائج الأعمال . لكن بصفة عامة لا يجوز بأي حال من الأحوال التخلي عن هذا المبدأ فهو الركيزة الأساسية لتوفير المعلومات المحاسبية ، بالإضافة إلى عدة مبررات أخرى منها : [1]

ـ في حالة التخلي عن هذا المبدأ يتطلب اللجوء إلى إعادة تقدير متسمر للموارد والأصول ؛

ـ أن الجهات الضريبية في اغلب الدول تلزم المؤسسات بإتباع هذا المبدأ كأساس للقياس .

.II.1. حدود الاعتماد على التكلفة التاريخية :

رغم أهمية الاعتماد على التكلفة التاريخية كأساس في عملية التقييم لمختلف عناصر الميزانية والعناصر الواردة في جدول حساب النتيجة ، تواجهها جملة من النقائص والحدود التي من شأنها أن تؤثر على جودة المعلومات المفصح عنها من قبل مختلف الشركات حيث يؤدي الاعتماد على التكلفة التاريخية إلى قياس غير سليم للربح[2] ، وذلك بسبب :

ـ أنه يتم مقابلة الإيرادات التي تمثل قيم جارية مع مصروفات تمثل قيم تاريخية ، وبالتالي فإن المقابلة بين الإيرادات والمصروفات تعتبر غير سليمة لاختلاف أسس القياس لكل منهما ؛

ـ الاعتماد على أساس التكلفة التاريخية يؤدي إلى عدم ظهور بعض الأصول الثابتة غير الملموسة في القوائم المالية نظراً لعدم حدوث تبادل مثل (الشهرة ، الأصول البشرية) .

ـ الاعتماد على أساس التكلفة التاريخية في حالة ارتفاع الأسعار بشكل كبير يجعل الأرقام المحاسبية بعيدة جداً عن القيم الجارية ، وبالتالي تعتبر المعلومات المحاسبية غير ملائمة لاتخاذ القرار .

ـ الاعتماد على أساس التكلفة التاريخية في حالة تغيرات الأسعار يعني استخدام وحدة قياس غير ثابتة ويمكن استخدام وحدة قياس ثابتة ولا يعد ذلك خروجاً على أساس التقويم وذلك على سبيل الحصول على معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات .

(1) احمد عباد ، نظرية المحاسبة ، بدون تاريخ أو دار نشر ، ص : 22 ـ 23.
(2) نفس المرجع ، ص : 24 .

.II.2. استثناءات الركون إلى التكلفة التاريخية :

في سياق الجهود والمحاولات لإضفاء خاصية الملائمة على المعلومات المحاسبية عن طريق توفير معلومات إضافية تظهر في شكل ملحوظة في القوائم المالية أو تظهر في ملحق مستقل عنها ، وفي ظل اعتماد تطبيق معايير المحاسبة الدولية يستدعي في بعض الأحيان التخلي عن هذا المبدأ خصوصا في بداية أول تطبيق لها وكذا في معالجة جملة من العمليات في مقابل مفهوم القيمة العادلة[1] (la juste valeur) نذكر منها .

ـ التثبيتات المالية طويلة الأجل : إذا حدث انخفاض دائم وجوهري في التكلفة ، فإن التكلفة تعدل بقيمة الانخفاض ، وتمثل القيمة المعدلة الأساس الجديد للتكلفة . وإذا حدث انخفاض جوهري آخر فإنه يتم تعديل القيمة المعدلة مرة أخرى وهكذا . أما إذا حدث انخفاض مؤقت في تكلفة التثبيتات فإنه يتم تقيمها على أساس التكلفة أو السوق على أساس أيهما أقل .

ـ التثبيتات المادية التي ما زالت تعمل وهي مستهلكة دفترياً ، يتم إعادة تقيمها وينطبق ذلك الأمر في حالة الثروات الحيوانية ، حيث يتم إعادة تقيمها كاستثناء لمبدأ التكلفة التاريخية .

ـ المدينون : حيث يتم تقييم المدينين على أساس القيمة المنتظر تحصيلها من العملاء وليست التكلفة التاريخية لها ، إذ يتم استبعاد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها من رصيد المدينين في قائمة المركز المالي كما يقيم المدينون في حالة البيع بالتقسيط على أساس قيمة الأقساط المنتظر تحصيلها وليست التكلفة التاريخية .

ـ عمليات شركات المقاولات (في حال استخدام نسبة الإتمام / الإنجاز) يتم إضافة جزء من الأرباح بما يتناسب مع ما تم إنجازه إلى التكلفة الخاصة بالجزء المنجز (التام) .

ـ المخزون : ويتم تقييم المخزون على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل .

ونشير في هذا الصدد إلى أن الركون إلى الاعتماد على التكلفة التاريخية يعتبر مبدأ قويا ومحوريا في اقتصاديات مستقرة وعالم أعمال غير تضخمي ، أما إذا تميز السياق الاقتصادي بالتضخم فقد يتم اللجوء إلى طرق بديلة[2] تقوم على

(1) سفيان بن بلقاسم ، النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق أطروحة دكتوراه دولة ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر ، 2009 /2010 ، ص : 95.

(2) Anne le manth. catherine maillet normes comptable international IAS/IFRS (Paris :

مفهوم القيمة العادلة بدل التكلفة التاريخية .

III . خيارات التقييم في ظل الإطار التصوري لمجلس IASB

إن معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS وتفسيراتها الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية (IFRIC) تناقش ضمن إطار يسمى « الإطار المفاهيمي » ، الذي يعبر عن إطار إعداد وعرض القوائم المالية[1] ، ويمثل هذا الإطار صورة عن الهيمنة التي تفرضها وجهه النظر الأمريكية ، داخل الهيئة من خلال تطابقه الكبير مع الإطار المفاهيمي الأمريكي الصادر عن مجلس(FASB)[2] ، حيث يحدد الإطار المفاهيمي كذلك طرق القياس المختلفة وأسس القياس التالية[3] :

ـ **التكلفة التاريخية (coût historique)** والتي سبق وان تم التطرق لها .

ـ **التكلفة الجارية (coût actuel)** تسجل الأصول بالمبالغ النقدية أو النقدية المعادلة ، التي كانت ستدفع مقابل حيازة أصل مشابه أو معادل للأصل الحالي ، وتظهر الخصوم بالمبالغ النقدية أو النقدية المعادلة التي يتطلب الأمر سدادها فيما لو تم الوفاء بالتعهد حاليا .

ـ **القيمة القابلة للتحصيل(valeur de realization)** تظهر الأصول بالمبالغ النقدية أو النقدية المعادلة التي يمكن تحصيلها حاليا من بيع أصل خلال عملية تصفية المؤسسة ، وتظهر الخصوم بالقيم المستحقة الأداء وتمثل المبالغ النقدية أو النقدية المعادلة التي يجب دفعها للوفاء بالمطلوبات تبعا لمجريات العمل العادية .

ـ **القيمة الحالية (valeur actualisée)** تظهر الأصول بالقيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية الداخلة المستقبلية ، وتظهر الخصوم بالقيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة للوفاء بالتزامات تبعا لمجريات العمل العادية .

ـ **مفهوم القيمة العادلة (la notion de juste valeur)** سيتم التطرق لها فيما يلي :

. IV . تيار القيمة العادلة :

يمكن تعريف القيمة العادلة على أنها المبلغ الذي يمكن من خلاله مبادلة أصل أو تسوية التزام بين أطراف مستقلة ، وعلى معرفة وبينة بالحقائق المحيطة بالصفقة وفي ظل

Foucher, 2005), p : 10.

(1) Maillet.B, le manh , A , normes comptable international IAS/IFRS ,(Alger : berti,2007), p : 1.

(2) Anne le manh ,A,Maillet,C : op.cit, p : 12.

(3) Jean ـ François et Bernard, colasse, juste valeur (Paris : economica, 2001), p : 05.

آليات السوق ، أي أنها تعبر عن المبلغ الذي من أجله يستطيع أن يستبدل أصل أو يسدد دين بين أطراف على معرفة أو موافقة في إطار معاملة مبرمة في ظروف عادية[1] ، والقيمة العادلة في حقل أو مجال تطبيقها تستعمل في عدة أنواع من الأصول والخصوم مثل الأدوات المالية (IAS39) (IAS32) ، نظام التعاقد(IAS19) ، الأصول البيولوجية (IAS 41) ، عقود حصص المدفوعات les contrats de stockoptions (IFRS 02) ، إضافة إلى حالات أخرى . وتكون اختيارية في حالات أخرى مثل الأصول المادية IAS 16 ، العقارات الاستثمارية IAS 40 . استعمالات أخرى لها .

ومفهوم القيمة العادلة ليس مفهوما جديدا ناتجا عن معايير IAS/IFRS بل كان متواجدا في أنظمة محاسبة أخرى مثل النظام الفرنسي والنظام الأنجلو سكسوني ، ومعايير IAS/IFRS هي التي طورته وصاغته في محيط اقتصادي دولي ، إذ أن هناك عدة نقاط بررت مفهوم القيمة العادلة منها[2].

ـ القيمة العادلة تستجيب لاحتياجات المستثمرين وتسمح لهم بتكوين رؤية أكثر واقعية (حقيقية) وأكثر اقتصادية للمؤسسة عوض تطبيق التكلفة التاريخية ؛

ـ تعتبر القيمة العادلة كذلك وسيلة فعالة لمتابعة عملية تقييم الأدوات المالية ، لاسيما المقيمة في البورصة ، بالإضافة إلى أنها مفهوم متسق مع التسيير في القياس أين يمكن أن تهدف أكثر الأدوات المالية إلى تسيير المخاطر وذلك في إشارة للسوق .

.IV.1. أهمية تغليب الجوهر على الشكل في تدعيم تيار القيمة العادلة :

حسب هذا المبدأ ينبغي أن لا يتقيد المحاسبون بالتطبيق الآلي للقواعد ، بل عليهم أن يكونوا ملمين بهدفهم المتمثل في إنتاج المعلومات الملائمة التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات . ومنه فان هذا التوجه نحوى تغليب الواقع الاقتصادي يهدف بالدرجة الأولى لتحقيق الخصائص اللازمة للمعلومات المالية وبالتالي يدعم التوجه نحوى الاعتماد على القيمة العادلة في عملية التقييم عوض الالتزام بالتكلفة التاريخية . حيث انه كلما ظهرت الحاجة إلى إظهار الحقيقة الاقتصادية تعددت وزادت الاستثناءات على مبدأ التكلفة التاريخية لصالح استعمال القيمة العادلة .

.IV.2. مشكلات القيمة العادلة :

لا جدال بأن مفهوم القيمة العادلة قد نقل النظرية المحاسبية التقليدية إلى

---

(1) Pascal.B , Piere.G : op.cit , p : 16.

(2) نعيم سابا الخوري ، (القيمة العادلة والإبلاغ المالي) ، ملتقى جمعية المحاسبين القانونيين ، المركز الثقافي بالمزة ، سورية ، 21 / 7 /2007 ، ص : 6.

آفاق وأطر جديدة ، وأحدث تغييراً شاملاً في بنية القوائم المالية ومدلولاتها إلى أجل طويل . وكان ذلك نتاجاً للتطورات الحاصلة على النظرية المحاسبية خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، لكن وفي المقابل لا أحد يمكنه أن ينكر المشاكل التي تحيط بمحاسبة القيمة العادلة ومنها[1].

ـ يكتنف تقدير القيمة العادلة قدر كبير من الاجتهاد والحكم الشخصي وإتباع أسس قياس متباينة .

ـ القيمة العادلة هي خطوة راديكاليه تمثل خروجا عن المفاهيم المحاسبة التقليدية ، وليس هنالك مبررات محاسبية نظرية تبررها .

ـ محاسبة القيمة العادلة معقدة وذات طرق مختلطة منها ما يتعلق برغبة الشركة في الاحتفاظ بالاستثمارات ، ومنها ما يتعلق بموضوع تقدير القيمة العادلة .

ـ ليس هنالك سببا موضوعيا لإظهار الاستثمارات التي لا أسعار سوقية لها بكلفتها التاريخية .

ـ في محيط عدم التأكد ومثال على ذلك الأزمة المالية الأخيرة التي ظهرت في فيفري 2007 والذي يتميز بتقلبات عنيفة من خلال ارتفاع وانخفاض الأسعار ، فإن ذلك يؤدي إلي تغيرات في الميزانية وجدول حسابات النتائج الخاصة بالمؤسسات ، دون أن يقابلها نشاط اقتصادي ، وبالتالي يؤثر ذلك علي تقييم المؤسسة والحكم على نجاعتها .

3.IV. مزايا الاعتماد على القيمة العادلة كأساس في التقييم :

كان لإدخال محاسبة القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية اثر كبير على عملية التقرير المالي بشكل عام ، فقد أدى إتباعها إلى إظهار معظم الأصول والخصوم بقيمتها الواقعية (الاقتصادية) ، حيث أن الاعتماد على محاسبة القيمة العادلة ساهم في إظهار الحقائق الاقتصادية لاسيما فيما يلي[2] :

تحديد القيمة الاقتصادية للأصول : يتم قياس عدد كبير من الأصول بموجب قيمتها الاقتصادية (القيمة العادلة لها) . وفي حالة تدني قيمتها يتم تخفيض مبالغ الأصول إلى قيمتها الاقتصادية ، والاعتراف بهذا الانخفاض في القوائم المالية ، وتحدد القيمة الاقتصادية لها إما على أساس القيمة القابلة للاستيراد أو على أساس صافي قيمة التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة لها .

(1) نفس المرجع ، ص : 08 ـ 11.
(2) رضوان حلوة حنان ، وآخرون ، أسس المحاسبة المالية ، (عمان : دار ومكتبة حامد ، 2004) ، ص : 32.

الاعتراف بالآثار المترتبة عن الأحداث الاقتصادية عند وقوعها : وهذا يعني أن الاعتراف بالإيراد يستند إلى قيمته العادلة ، وليس إلى كلفته ، وان الآثار من إظهار القيمة العادلة الناجمة عن الأحداث الاقتصادية تنعكس في القوائم المالية عند حدوثها ، وهذا مفهوم اقتصادي يساعد على التحليل للأسباب من الناحية الاقتصادية .

تقدير القيمة الاقتصادية للوضع المالي للشركة : بموجب محاسبة القيمة العادلة فان القوائم المالية للشركة تعتبر وسيلة هامة للتنبؤ بتقديرات القيمة الاقتصادية في المستقبل .

. ٧ . جودة المعلومات المالية التي تساهم في توفيرها القيمة العادلة :

تتميز المعلومات المالية المنتجة في ظل معايير المحاسبة الدولية بمجموعة من الخصائص النوعية ، وهذا يتأتى من الطرق المستعملة في عملية التقييم لاسيما القيمة العادلة التي تساهم بقسط كبير في تحقيقها ، حيث نسرد هذه الخصائص في النقاط التالية :

الخصائص الرئيسية : وتتعلق بخاصيتين هما :

ـ الملائمة pertinence : ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة أو ارتباط بالقرار المزمع اتخاذه ، ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال معرفة مدى استفادة متخذ القرار من المعلومة المحاسبية ، والتقليل من البدائل المتاحة أمامه ولها ثلاثة خواص هي : (1)

ـ أن تتميز المعلومات بقدرة تنبؤية ؛

ـ أن تتميز المعلومات بإمكانية التحقق من التوقعات ؛

ـ أن تأتي في الوقت المناسب فأجل الحصول على المعلومة يكون على حساب فائدتها .

ـ الموثوقية fiabilité **:** وتتعلق بمدى إمكانية خلق حالة الاطمئنان لدى مستخدم المعلومات المحاسبية لكي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته والتي يجب أن تتمتع بالخصائص التالية :

ـ صدق التعبير بحيث تكون المعلومات المحاسبية معبرة عن الأحداث الخاصة بها بصورة سليمة وأمينة وخالية من أي تلاعب ؛

(1) قاسم الحوبيتي ، زياد السقا قاسم الحوبيتي ، زياد السقا ، نظم المعلومات المحاسبية ، [على الخط] . (العراق : وحدة الحدباء ، 2003) ، متوفر على : www.infotechaccounts.com/PHPBB2/index.php ص : 37.

ـ الحياد وعدم التحيز لفئة معينة من المستخدمين أي لا تغلب مصالح فئة على مصالح فئة أخرى ؛

ـ قابلية التحقق أو الموضوعية ، أي القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص ، إذا ما تم استخدام نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في قياس المعلومة .

الخصائص الثانوية : وتتكون من الخاصيتين التاليتين[1] :

ـ **القابلية للفهم** intelligibilité **:** والتي تعني حسبه أن المعلومات التي توفرها القوائم المالية تكون مفهومة من طرف مستعمليها .

ـ **قابلية المقارنة** comparabilité **:** يجب أن تكون المعلومات المحاسبية صالحة لإجراء المقارنات بين فترة مالية وأخرى لنفس المؤسسة أو المقارنة مع مؤسسات أخرى ضمن نفس النشاط .

ـ VI ـ قراءة في المداخل المستعملة لقياس القيمة العادلة :

لقد تطرق مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى العديد من الأسس والإرشادات بهدف الوصول إلى تحديد القيمة العادلة من خلال تبيان ذلك في جملة من المعايير نأتي على ذكرها في العرض الموالي :

ـ **المعيار الدولي رقم 16 :** يتطرق هذا المعيار في العنصر الخاص بالمعالجة البديلة المتاحة في عملية إعادة التقييم الخاصة بالتثبيتات المادية ، إلى انه يمكن تحديد القيمة العادلة التثبيتات المادية من خلال :

ـ القيمة السوقية التي عادة ما يتم تحديدها بالاعتماد على معرفة مقيمين مؤهلين للقيام بهذه المهمة ؛

ـ القيمة الاستبدالية بعد الاهتلاك : وتستعمل هذه الطريقة في حالة غياب مؤشرات على تحديد القيمة السوقية ، وقد يكون هذا راجعا إلى الطبيعة المتخصصة لهذه الأصول لأنها نادرا ما تباع .

ـ **المعيار المحاسبي رقم 32 :** يتطرق هذا المعيار إلى كيفية تحديد القيمة العادلة بالنسبة للأدوات المالية ويحدد الأسس التالية كمقياس في عملية التقييم :

1 ـ إذا كانت الأداة المالية محل التقييم متداولة في سوق نشط وذات سيولة فإن سعر السوق المعروض للأداة هو أفضل دليل على القيمة العادلة حيث أن

(1) Un article de wikipidia _ in _ le suprime relance le débat sur la juste valeur aux Etats _ Unis in les Echos _ 20 mars 2008.

سعر السوق المناسب هو :

ـ سعر العرض الحالي : لأصل محتفظ به أو التزام سيتم إصداره ؛

ـ السعر المطلوب : لأصل سيتم امتلاكه أو التزام محتفظ به من قبل ؛

ـ سعر آخر عملية : وهذا في حالة عدم توفر معلومات عن الأسعار الحالية ، شريطة عدم حدوث تغير كبير في الشروط الاقتصادية بين تاريخ آخر عملية وتاريخ تقديم القوائم المالية .

2 ـ إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق غير نشط أو غير منتظم بشكل جيد أو كان حجم التداول قليلا نسبة إلى عدد الوحدات من الأدوات المالية المراد تقييمها أو في حالة عدم وجود سعر سوقي معروض ، فيمكن اللجوء إلى وسائل تقدير لتحديد القيمة العادلة بموثوقية كافية ومن أهم هذه الوسائل :

ـ القيمة السوقية الجارية لأداة مالية مشابهة للأداة المراد تقييمها ؛

ـ تحديد خصم التدفقات النقدية باستخدام سعر الخصم المساوي لمعدل الفائدة السائد في السوق لأدوات مالية مشابهة لها ؛

ـ استخدام نماذج تسعير الخيارات .

3 ـ إذا كانت الأداة غير متداولة في سوق مالي منتظم ، فانه يفضل عدم تحديد مبلغ معين لقياس القيمة العادلة ، وإنما تحديد مدى معين يعتقد وبشكل معقول أن القيمة العادلة تقع ضمنه .

4 ـ في حالة عدم القدرة على تحديد القيمة العادلة بموثوقية كافية لأي سبب ، فانه يتم تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات حول الخصائص الأساسية للأدوات المالية المراد تقييمها بما في ذلك الشروط والأحكام ذات الأهمية النسبية التي قد تؤثر على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية ودرجة التأكد منها ، وذلك لمساعدتهم على عمل تقديراتهم الخاصة لتحديد القيمة العادلة .

ـ المعيار المحاسبي الدولي 38 : يتم من خلال هذا المعيار تحديد أسس الوصول إلى القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي بالتثبيتات المعنوية على النحو التالي :

ـ الأسعار المدرجة في سوق نشط ، هي أفضل مقياس للقيمة العادلة وعادة ما يكون هذا هو سعر العرض الحالي ؛

ـ قد يوفر سعر أحدث عملية مماثلة أساسا ويمكن بناء عليه تقدير القيمة العادلة ، مع شرط عدم حدوث تغير كبير في الشروط الاقتصادية بين تاريخ أخر

عملية وتاريخ تقديم القوائم المالية ؛

ـ القيم الممكن احتسابها من خلال استخدام أساليب القياس التي طورتها مؤسسات معينة تشارك بانتظام في شراء الموجودات غير الملموسة وبيعها ، مثل ربحية الأصل أو خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من أصل .

ـ المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 : تم التوضيح في هذا المعيار بأن القيمة العادلة للأدوات المالية تكون قابلة للقياس بشكل موثوق إذا توفر ما يلي :

1 ـ يكون الاختلاف بين تقديرات القيمة العادلة ليس كبيرا ؛

2 ـ إمكانية تقييم التقديرات بشكل معقول حتى الوصول إلى القيمة العادلة ، حيث نشير في هذا المنحى إلى تصنيفات الأصول المالية حيث تم في هذا المعيار تقسيم الموجودات المالية إلى أربعة أنواع هي كالتالي :

النوع الأول : التثبيتات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة : وهي تلك التثبيتات المالية التي تشتريها الشركة ويكون الغرض الأساسي من اقتنائها هو تحقيق الأرباح في المدى القصير من خلال التغير في أسعارها .

النوع الثاني : التثبيتات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق : وتمثل التثبيتات المالية التي يكون لدى الشركة النية أو القدرة على الاحتفاظ بها لتاريخ استحقاقها ، ويجب أن يتم قياسها وإظهارها بالتكلفة المطفئة مطروحا منها أية مخصصات معدة إزاء التدني في قيمتها .

النوع الثالث : القروض والمدينون الذين أنشأتهم الشركة : وتمثل التثبيتات المالية التي تنشئها الشركة عن طريق تزويد المقترض بالأموال أو تقديم الخدمات وبطريقة مباشرة ، ويجب قياسها بالتكلفة مطروحا منها أية مخصصات معدة إزاء تدني قيمتها .

النوع الرابع : التثبيتات المالية المتوفرة (الجاهزة) للبيع : وتمثل هذه التثبيتات غير الواردة في التصنيفات السابقة .

ـ المعيار المحاسبي الدولي رقم 40 : تقاس الاستثمارات العقارية مبدئياً بسعر التكلفة إلا أنه يتم مبدئياً قياس الممتلكات المحتفظ بها بموجب عقد إيجار تشغيلي (بسيط) باستخدام المبادئ الواردة في معيار المحاسبة الدولي 17 (عقود الإيجار) بالقيمة العادلة أو القيمة الحالية للحد الأدنى من دفعات الإيجار ، أيهما أقل .

في حال تم اختيار نموذج القيمة العادلة بعد الاعتراف الأولي ، يتم قياس الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة التي تمثل المبلغ الذي يمكن به تبادل أصل

مابين أطراف مطلعة وراغبة في معاملة على أساس تجاري .

. المعيار المحاسبي الدولي رقم 41 : تقيم الأصول البيولوجية سواءً عند إدراجها الأول في الحسابات أو التقييم اللاحق بالقيمة العادلة منقوصاً منها التكاليف المقدرة في نقطة البيع ، عدا إذا كان من غير الممكن تحديد القيمة العادلة بموثوقية . في هذه الحالة نتبع طريقة التكلفة منقوصاً منها مجموع الاهتلاكات وخسائر القيمة ، والخسارة أو الربح الناتجتان لتغير القيمة العادلة المنقوص منها المصاريف التقديرية في نقاط البيع .

وفيما يخص المنتوجات الزراعية فتقيم عند إدراجها الأولي في الحسابات أو التقييم اللاحق (عند تاريخ كل إقفال) بالقيمة العادلة منقوصاً منها التكاليف المقدرة في نقطة البيع ، وتثبت أي خسارة أو ربح متأتيين من تغيير القيمة العادلة المنقوص منها التكاليف التقديرية لنقطة البيع في النتيجة الصافية للسنة المالية التي ظهر فيها هذا الفارق .

. VII . معالجة فوارق إعادة التقييم :

فارق إعادة التقييم هو الفرق بين القيمة المحاسبية للأصل في تاريخ إعادة التقييم والمبلغ الجديد المعاد تقييمه ويحسب وفق المعادلة التالية :

فارق إعادة التقييم « القيمة المحاسبية بعد إعادة التقييم ـ القيمة المحاسبية قبل إعادة التقييم ويعالج هذا الفرق النتائج عن إعادة التقييم كما يبين الجدول التالي :

الشكل (01) معالجة فوائد ونقصان في القيمة .

	زيادة القيمة	نقص القيمة
إعادة التقييم الأولي	الزيادة في القيمة تقيد مباشرة في شكل رؤوس أموال خاصة تحت عنوان فارق إعادة التقييم	تقيد مباشرة في النتيجة (التكاليف)
إعادة التقييم الموالية	تقيد الزيادة في القيمة في شكل أموال خاصة (فارق إعادة التقييم) أما إذا كانت الزيادة في القيمة يمثل استرجاع لنقصان في القيمة لدورات سابقة ففي هذه الحالة تقيد في حسابات النواتج حتى يمتص التدني في القيمة والباقي يقيد في الأموال الخاصة فارق إعادة التقييم .	يقيد كتكاليف ، أما إذا كان النقص في القيمة يلغي اثر الزيادة في القيمة لدورة سابقة فيقيد المبلغ في الأموال الخاصة (جعل حساب فارق إعادة التقييم مدين) حتى يلغي هذا الفائض في القيمة والباقي يسجل كتكاليف .

Source : kpmg et autres_jonction pcgr_ ifrs _aides à l'enseignement des ifrs au canada cd1, p37 .

الشكل(02) تصنيف الخصوم وطريقة تقييمها :

الصنف	البيان	التصنيف المحاسبي الأول	التصنيف المحاسبي اللاحق
الخصوم المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة	عندما يتم الحصول عليها قصد تحقيق مداخيل في الأجل القصير بسبب تقلب أسعار .	القيمة العادلة للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف الفرعية المستحقة خلال وضعها .	القيمة العادلة
الخصوم المالية الأخرى	التي لم تدرج في الصنف السابق .سندات غير مسعرة . ديون	//	القيمة المهتلكة

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على النظام رقم 09 ـ 08 المؤرخ في 2009/12/29 ، المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية ، الجريدة الرسمية رقم14 .

VIII . الموقف من القيمة العادلة في خضم الأزمة المالية :

شهد العالم أزمة مالية عنيفة ظهرت بوادرها في 2006 في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي أزمة الرهن العقاري واكتشفت في فيفري 2007 لتصبح أزمة لم يشهد لها مثيلا في السداسي الثاني من2007 وذلك منذ 1929 . وأدت هذه الأزمة إلى تدني قيم الأصول المالية لكثير من المؤسسات ، وسجلت حتى مارس 2008 خسائر كبيرة تقدر بحوالي 150 مليار دولار[1] ، هذه الخسائر والتدني في القيم أثارت جدلا كبيرا حول دور معيار القيمة العادلة[2] ، (juste valeure) في إحداث هذه الأزمة ، حتى أصبح زعماء دول ومؤسسات مالية كبيرة ينتقدون هذا المعيار . إذ دعا في هذا الصدد جورج ماكين المرشح الجمهوري لرئاسة الجمهورية آنذاك وبمشاركة 60 عضو من أعضاء الكونغرس الأمريكي ، دعت لجنة (SEC) إلى وقف العمل به ولو بصفة مؤقتة بحجة إن المعيار ساهم في تضخيم غير مبرر لقيم العقار ، ومن ثم إن القروض العقارية الممنوحة من قبل بنوك الاستثمار ، وما ترتب عنه من تضخم في قيم السندات العقارية التي أدت إلى حدوث أول حلقات الأزمة بانهيار هيئات (; IASB SEC BROTHER LEMANS) بنك ، كما اعتبر الممثل الديمقراطي الأمريكي(FRANK BERNEY) أن هذا المعيار يجر الاقتصاد نحو الأسفل(Tirer l'économievers le bas)[3] ، لكن ما يلاحظ أن كل هذه الآراء كانت من طرف غير مختصين في ميدان المحاسبة ، مما أدى بالمنظمات المهنية إلى التصدي لذلك ، إذ أن هناك فريقا معارضا من (FASB) عارضو هذه الدعوة ، وذلك على أساس أن القيمة العادلة عن هذه الأزمة ، مثلها في ذلك مثل الطبيب الذي يكشف مرض لا يرضي المريض وبرروا ذلك بان البنوك الاستثمارية أساءت استخدام القيمة العادلة وخاصة في الأصول غير السائلة

(1) حسين العزوي ، القيمة العادلة في قفص الاتهام ، مقال نشر بتاريخ 28 افريل 2010.
(2) نعيم سابا خوري ، صمود محاسبة القيمة العادلة في مهب الأزمة العالمية ، المدقق مجلة مهنية متخصصة تصدر عن جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن ، العدد 79 أيار 2009 ص : 05
(3) نفس المرجع ، ص : 08.

أين اقترح هذا الفريق الاعتماد على أسلوب خصم التدفقات النقدية المتوقعة وذلك عوض أسلوب القيمة السوقية (MARKET MARK) ، وكانت هناك عدة جهود قام بها IASB وFASB لإثبات أن معيار القيمة العادلة ليس هو السبب في الأزمة المالية . أهمها ما تم في 09/16 /2008 أين حددت الممارسات الواجب إتباعها في ظل السوق غير نشط .

إذن فالأزمة المالية نجمت عن عوامل عديدة ليست معايير المحاسبة واحدة منها . ومن بين هذه العوامل تعثر الديون المصرفية العقارية والتوسع في استخدام أدوات مالية للديون العقارية ناجمة عن ما يسمي(التسنيد أو التوريق) دون رقابة حكومية على هذه البنوك ، وهذا ما يعتبر من ميزة النظام الرأسمالي الذي يعطي حرية واسعة لرأس المال ويحرره من كل القيود والضوابط ، وبالتالي التكالب على جني الأرباح من طرف الشركات دون مراعاة القضايا الاجتماعية والبيئية .

كما أن بعض البنوك تصرفت دون مسؤولية عند خلقها مشتقات مالية أو عند منحها ديون غير قابلة للتحصيل[1].

كما قام مجلس معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية سنة 2008 بعدة تعديلات على معايير تهتم بالقيمة العادلة ومنها IAS39 ، حول الاعتراف والقياس للأدوات المالية ، بغية معالجة بعض الأدوات المالية عند حدوث حالات نادرة مثل الظروف الناجمة عن الأزمات المالية . وتمثلت التعديلات المذكورة بالسماح للبنوك والشركات في هذه الحالات النادرة ولفترة معينة ، بإعادة تصنيف للأدوات المالية (غير المشتقات المالية) المحتفظ بها بغرض الاتجار أو المتوفرة للبيع . واتبع ذلك تعديل IFRS7 حول الإفصاحات من اجل إظهار إفصاحات إضافية عن الحالات التي تتم فيها إعادة تصنيف الأدوات المالية وأثرها على القوائم المالية . ونذكر في هذا الإطار المقارنة التي عقدها كاتب المقال المنشور في نيورك تايمز « فلوريد نوريس »بين الأزمة المالية وإعصار كاترينا الذي ضرب الولايات المتحدة الأمريكية . إذ قال فيه « إذا كان اللوم سيقع على محاسبة القيمة العادلة لوقوع الأزمة المالية الراهنة فان الأمر سيكون تماما كمن يضع اللوم على دائرة الأرصاد الجوية الأمريكية لأنها لو لم تحذر من وقوع الإعصار على ولاية نيوارلينز لما تسبب هذا الإعصار في الفيضانات التي أغرقت الولاية »[2].

(1) طارق أحمد عبد العال ، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2009 م ، ص : 17 .

(2) علي فلاح المناصير ، وصفي عبد الكريم الكساسبة ، الأزمة المالية العالمية : حقيقتها ، أسبابها ، تداعياتها وسبل العلاج ، جامعة الزرقاء الخاصة ، الأردن ، 2009 ، ص : 7 .

خاتمة :

إن من سمات الاقتصاد الناجح انفتاحه في تقديم المعلومات وإشاعته للمعرفة ، لأن الشفافية في المعلومات هي قوة لتطوير الاقتصاد ، وتحديد مواطن الوهن أو القوة فيه وحائل دون تفاقم الفساد ، ولا يمكن للمعرفة أن تتوفر إلا من خلال المعلومات المالية ، ولا يمكن للمعلومات المالية أن تكون ذات فائدة إلا إذا توفرت معايير محاسبية مناسبة لإعدادها ، لتكون مكتملة ودقيقة . ولا شك أن محاسبة القيمة العادلة تنهض بمستوى الإفصاح المالي من مجرد معلومات مالية تاريخية لا تغني ولا تسمن من جوع إلى معلومات مالية حديثة تعكس الوقائع الاقتصادية وتستشرف المستقبل بدلاً من تسجيل الماضي ، وقد ظل معيار التكلفة التاريخية مسيطر على القياس في المحاسبة لحقبة من الزمن ، ونجد في كل الأنظمة المحاسبية انه يشكل مبدأ محاسبيا لا يتم الخروج عنه في عملية القياس سواء عند التسجيل الأولي أو التسجيل اللاحق أي في نهاية كل دورة محاسبية .

غير أنه مع التطورات الحاصلة في الأنظمة النقدية والاقتصادية وغيرها ، نتج عنه عدة ظواهر ، منها التضخم وتدهور القوة الشرائية مما دفع بالمختصين والمنضمات المهنية إلى إعادة النظر في هذه الطريقة للقياس وانصبت جهود هؤلاء على إيجاد قيم ناتجة عن طرق للتقييم تعكس إلى حد ما القيم الحقيقية لعناصر قائمة المركز المالي وحسابات النتائج . حيث نتجت عن هذه الجهود القيمة العادلة وتناولتها عدة معايير محاسبية دولية نذكر منها IAS16، IAS17، IAS39، IAS40 ... الخ ، ومن خلال مجال دراستنا للقيمة العادلة كطريقة للقياس خلصنا إلى ما يلي :

ـ رغم سيطرة التكلفة التاريخية على الأنظمة المحاسبية أصبح يشوب هذا المصطلح عدة عيوب مما أدى بالمختصين إلى البحث عن طرق أخرى للتقييم .

ـ نظرا لصعوبة تحديد القيمة العادلة وخاصة في الدول المتخلفة ، اعتبرت كمعالجة مسموح بها ، في حين طريقة التكلفة التاريخية تمثل المعالجة المرجعية وهذا إذا تعذر تحديد القيمة العادلة .

ـ حدوث تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي 39 استجابة لتأثير الأزمة المالية العالمية ، واستحداثه بالمعيار IFRS09 الذي سوف يبدأ تطبيقه ابتداء من 2013 .

ـ لا تعتبر القيمة العادلة سببا في الأزمة المالية الأخيرة ، وإنما ساعدت على اكتشافها مبكرا نظرا لإعادة التقييم الدوري لأصول المؤسسة ، وذلك باعتبار أن تحديد القيمة العادلة والتوسع في تطبيقها ، تستند في جزء منها إلى السوق .

ـ مما سبق دراسته ونضرا لأهمية القيمة العادلة نقترح توسيع تطبيق هذا المعيار وذالك بإيجاد طرق أخرى لتحديد القيمة العادلة تتلاءم مع الأنظمة الاقتصادية للدول النامية ، التي تتميز بالتخلف وفقرها للأسواق المالية النشطة مثل الجزائر ، وأيضا التخفيف من الضغوطات السياسية على واضعي المعايير المحاسبية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من اجل العمل على تسهيل قواعد محاسبة القيمة العادلة المثيرة للجدل بغية إعطاء الشركات مرونة أوسع في التقييم القيمة العادلة .

قائمة المراجع :

1ـ وليد الجيالي ، نظرية المحاسبة(على الخط) ، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك متاح على : http : //www.ao ـ academy.org/docs/Nadha ryat%20almuhasaba ـ 2.pdf ، ص : 100.

2 ـ محمد بدوي ، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع ، (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 2000) ، ص : 28 تسمى أيضا التكلفة الأصلية ومنهج التكلفة التاريخية.

3 ـ كمال النقيب ، مقدمة في نظرية المحاسبة ، (عمان ، دار وائل ، 2004) ، ص : 189.

4 ـ احمد عباد ، نظرية المحاسبة ، بدون تاريخ أو دار نشر ، ص : 22 ـ 23.

5 ـ سفيان بن بلقاسم ، النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية ، أطروحة دكتوراه دولة ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2010/2009 ، ص : 95.

6 ـ Anne le manth. catherine maillet normes comptable international IAS/IFRS (Paris : Foucher, 2005), p : 10.

7_ Maillet.B, le manh,A , normes comptable international IAS/IFRS ,(Alger : berti,2007), p : 21.

8 ـ Anne le manh ,A,Maillet,C : op.cit, p : 12.

9 ـ Jean ـ François et Bernard, colasse, juste valeur (Paris : economica, 2001), p : 05.

10ـ نعيم سابا الخوري ، (القيمة العادلة والإبلاغ المالي) ، ملتقى جمعية المحاسبين القانونيين ، المركز الثقافي بالمزة ، سورية ، 2007/7/21 ، ص : 6.

11 ـ رضوان حلوة حنان ، وآخرون ، أسس المحاسبة المالية ، (عمان : دار ومكتبة حامد ، 2004) ، ص : 32.

12ـ قاسم الحويتي ، زياد السقا قاسم الحويتي ، زياد السقا ، نظم المعلومات المحاسبية ، [على الخط]. (العراق : وحدة الحدباء ، 2003) ، متوفر على : www.infotechaccounts.com/PHPBB2/index.php ، ص : 37.

13 ـ Un article de wikipidia ـ in ـ le suprime relance le débat sur la juste valeur aux Etats ـ Unis in les Echos ـ 20 mars 2008.

14 ـ حسين العزوي ، القيمة العادلة في قفص الاتهام ، مقال نشر بتاريخ 28 افريل 2010

15ـ نعيم سابا خوري ، صمود محاسبة القيمة العادلة في مهب الأزمة العالمية ، المدقق مجلة مهنية متخصصة تصدر عن جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين ـ المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن ، العدد 79 ـ 80 أيار 2009 ص : 05.